

تقرير لـ «الكونغرس»: الشيعة ٣٤٪ من اللبنانيين المقيمين يليهم السنة فالموارنة الأهداف الأميركية ستتضرر إذا استعاد الموالون لسوريا وإيران السيطرة

حصلت بعض الشخصيات السياسية اللبنانية على تقرير صدر عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، في شهر أيلول الماضي، وتبناه الكونغرس، متضمناً دراسة تفصيلية حول الوضع في لبنان من جوانبه كافة، مع مقارنة لمرحلة ما بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة وصدر القرار ١٧٠١.

وكان لافتاً للانتباه أن التقرير الذي حصلت «السفير» على نسخة منه، رسم بالارقام خارطة ديموغرافية للتوزيع السكاني - الطائفي في لبنان، أشار فيها إلى أن عدد الشيعة يات يبلغ مليون و٩٦٢ ألف شخص، أي ما نسبته ٣٤ في المئة من العدد الإجمالي للسكان، يليهم السنة فالموارنة والدروز. وحمل التقرير حزب الله المسؤولية عن إندلاع شرارة حرب تموز بسبب مبادرته إلى أسر جنسيتين إسرائيليتين «تضامنا مع حركة حماس»، وتضمن إشارة إلى محاولة إيرانية لملء فراغ الانسحاب السوري، منبها إلى خطر تناسي «الاصولية الفلسطينية»، وغير ذلك من التفاصيل المرتبطة بالوضع اللبناني.

يتناول التقرير في البداية الحقبة التأسيسية للبنان، متوقفا عند الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ والذي أعطى دوراً مركزياً للمسيحيين، ثم يلحظ التوصل بعد حرب دامت ١٥ عاماً إلى صيغة جديدة لتقاسم السلطة تلاها انتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية الذي أعتقل لاحقاً لينتخب خلفاً له الرئيس إلياس الهراوي وبعده الرئيس إميل لحود الذي مددت ولايته، وصولاً إلى مقتل الرئيس رفيق الحريري «الذي شكل اغتياله بداية لمرحلة جديدة في لبنان بالترافق مع اتهامات وجهت إلى سوريا بالتورط في عملية قتله».

ويعرض التقرير للعلاقة بين لبنان والولايات المتحدة الأميركية، لافتاً الانتباه إلى أن لبنان هو مصنف تاريخياً كموقع مقرب من الغرب، وكان يؤدي دور الوسيط بين العالم العربي والولايات المتحدة، ويستحضر في هذا الإطار نزول المارينز في بيروت عامي ١٩٥٨ و١٩٨٣ للدلالة على الموقع الخاص للبنان.

ثم يقدم تقرير الكونغرس صورة ديموغرافية - إحصائية للمواقع السكاني، بالنسبة للمقيمين في لبنان، من دون أن يحدد المصادر التي استقى منها معطياته الرقمية والتي جاءت كالآتي:

- الشيعة: مليون و٩٦٢ ألف شخص (٣٤ في المئة من مجموع السكان).
- السنة: ٧٠٠ ألف (٢٠ في المئة من مجموع السكان).
- الموارنة: ٦٦٦ ألفا (٩ في المئة من مجموع السكان).
- الدروز: ٢٨٠ ألفا (٨ في المئة من مجموع السكان).
- الأرثوذكس: ٢١٠ آلاف (٦ في المئة من مجموع السكان).
- الأرمن: ٢١٠ آلاف (٦ في المئة من مجموع السكان).
- الكاثوليك: ٧٥ ألفا (٥ في المئة من مجموع السكان).
- الباقون: ٧٠ ألفا (٢ في المئة من مجموع السكان).

ويتوقف التقرير عند الاعتراف السابق للوزراء الشيعة، و«ظهور الحكومة اللبنانية عاجزة أمام حزب الله ما اضطر الرئيس فؤاد السنيورة إلى التراجع أمام الحزب والقول بأنه لم ولن يسمى المقاومة إلا باسمها».

ويتناول التفاهم الذي تم بين حزب الله والتيار الوطني الحر معتبراً أنه عدل ميزان القوى الذي نشأ بعد اغتيال الرئيس الحريري، ويتطرق إلى مؤتمر الحوار والتفاهات التي توصل إليها حول العلاقة مع سوريا والسلاح الفلسطيني، لكنه يشير إلى أن المناطق باسم المؤتمر رئيس البرلمان (نجيب بري) عاد وأوقفه بعدما تبين أن هناك «جموداً» حصل في ما خص تقطعي رئاسة الجمهورية ونزع سلاح المقاومة.

وفي القسم المتعلق بـ«الوجود الخارجي في لبنان»، يتحدث التقرير عن الوجود السوري السابق والقرار ١٥٥٩ ويلفت الانتباه إلى أن تقرير الموفد الدولي تيري رود لارسن لحظ أن المخابرات السورية لا يزال لها حضور إلا أنه أوضح - أي لارسن - أن لا إثباتات على ذلك، ويستعرض المبادرات العربية التي أطلقت من أجل تسوية الوضع في لبنان وترتيب زيارة للرئيس السنيورة إلى دمشق وما واجهها من صعوبات.

إلا أن المثير للاهتمام في هذا الجانب، إشارة التقرير إلى أن إيران تحاول ملء الفراغ الذي تركته سوريا في لبنان بعد انسحابها منه. ويخصص التقرير جزءاً للحديث عن الوضع الفلسطيني في لبنان، معتبراً أن التركيز في هذا الملف يجب أن يكون على «الاصوليين الفلسطينيين الذين يشكلون القوة التي يجب أن يحسب لها حساب»، ويؤكد أن هناك فلسطينيين في لبنان هم على علاقة مع تنظيم القاعدة وقد قاتلت أعداد منهم في العراق، ويمر التقرير على «جند الشام» مقدراً عدد أفرادهم بـ ١٠٠٠ وعلى «عصبة الانصار» مرجحاً أنها تضم في صفوفها ٤٠٠ عنصر.

ويتناول التقرير تاريخ «الوجود الإسرائيلي»، كما يسميه، وصولاً إلى الانسحاب عام ٢٠٠٠، ثم يتطرق إلى قضية مزارع شبعا والاحتجاج اللبناني على عدم الانسحاب منها وتمسك الرئيس السنيورة بها، ليصل بعد ذلك إلى مواجهة تموز ٢٠٠٦، محملاً حزب الله المسؤولية عن إندلاعها، بعدما وضع عملية أسر الجنديين في سياق التضامن مع حركة حماس، «الامر الذي استدعى الرد الإسرائيلي»، ليستنتج التقرير أن الازمة مع حزب الله مرتبطة عضوياً مع الوضع الفلسطيني إنطلاقاً من التداخل بين الحزب و«حماس».

ويسرد التقرير بعض وقائع حرب تموز، متوقفاً عند الصواريخ التي استعملها حزب الله، مشيراً إلى أن مداها يتراوح بين ٢٠ و٤٥ ميلاً، ويعرج على قرار رئيس الأركان الإسرائيلي دان حلوتس بالهجوم البري وما واكب هذا الهجوم من مشكلات، ثم يستعرض الجهود الدبلوماسية التي بذلت للتوصل إلى وقف إطلاق النار، لافتاً الانتباه إلى «التوجه الأميركي - الإسرائيلي الذي قام على التعامل الإيجابي مع طروحات الرئيس السنيورة».

ويكشف التقرير عن أن الإدارة الأميركية هي في صدد إعادة تقييم خياراتها إنطلاقاً من نظرتها إلى الصراع في الجنوب وانعكاساته، لافتاً الانتباه إلى أنها من جهة تدعم بقوة الجيش الإسرائيلي في مواجهة المنظمات الإرهابية والرئيس جورج بوش أكد حق إسرائيل في الدفاع عن

النفس، ومن جهة أخرى تتحرك الإدارة بقوة لرعاية عملية إعادة بناء الديمقراطية في لبنان.

ويحذر تقرير الكونغرس من أنه إذا عاد لبنان إلى أي نوع من أنواع النزاع الأهلي أو إلى سيطرة تيارات راديكالية موالية لسوريا وإيران، فإن الأهداف الأميركية ستصاب بقوة، «والولايات المتحدة التي تريد التمسك بممثال لنظام تعددي حديث حيث الاقتصاد الحر والديمقراطية السياسية لا تستطيع أن تتصور أن يعود لبنان إلى مناخ الحرب الأهلية، وفي الوقت ذاته لا تريد أن ترى منظمات إرهابية على الحدود مع إسرائيل أو أشكال من اللااستقرار الإقليمي، ولكن نمو النفوذ السوري والإيراني في المنطقة ودعم الأصوات المتطرفة والمعادية للغرب والميليشيات المناوئة لإسرائيل تجعل الأهداف الأميركية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة معرضة للخطر».

ويستشهد التقرير برأي أحد المعلقين للتعبير عن الإشكالية التي تواجه الولايات المتحدة حالياً، حيث يقول هذا المعلق أن أولويتي مكافحة الإرهاب وتشجيع الديمقراطية اللتين تعمل عليهما إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش هما في خطر بسبب تصادم الواحدة مع الأخرى.

ويخصص الكونغرس جزءاً من تقريره للاضاعة على «دوره في مساعدة لبنان»، لافتاً الانتباه إلى إصداره قانون محاسبة سوريا ومنحه مساعدات مالية للبنان سترتفع في العام ٢٠٠٧، مضافاً إليها ١٠ ملايين دولار للمؤسسات الأمنية و٣٠ مليون لبعض المؤسسات الإنسانية.

وفي قراءة الشخصيات التي حصلت على ملخص التقرير، إن جوهره يصب في خانة تفسير أو تبرير السياسات المعتمدة من قبل الولايات المتحدة تجاه لبنان، وفي هذا الإطار يعتقد أصحاب هذه القراءة أنه يمكن الافتراض أن وظيفة الأرقام التي جرى إيرادها في التقرير حول أحجام الطوائف إنما هي إيجاد غطاء لعملية التهميش الأميركي للدور المسيحي وبالتالي المساهمة في تكريس ثقافة سياسية لدى مركز القرار الأميركي فخواها أن الحضور المسيحي في لبنان أصبح ثانوياً ولا ينبغي إعطاؤه أكثر مما يستحق، لا في المعادلة الداخلية ولا في إستراتيجية التعاطي مع هذا البلد.

ويستخلص هؤلاء أيضاً من التقرير أنه يلح على استحالة الجمع بين الأولويتين المعلنتين لإدارة الأميركية وهما مكافحة الإرهاب وتشجيع الديمقراطية، تمهيداً على ما يبدو لتخليب كفة الأولى على كفة الثانية، وهذا ما يمكن تلمس مؤشرات من خلال زيارة كونداليسا رايس الأخيرة إلى المنطقة واهتمامها باحتضان «حلف المعتدلين» في مواجهة «المتطرفين»، الأمر الذي قد ينطوي على رسالة للحكومات «غير الديمقراطية»، المنصوية تحت لواء هذا الحلف بأن الأرجحية الآن هي لخيار مكافحة الإرهاب وبنائها ستكون يمناً عن الضغوط التي كانت تُمارس عليها من أجل تحقيق إصلاحات داخلية إذا التحقت بهذا الخيار والتزمت بمتطلباته.